

الاسئلات البحثية اللسانية في افتتاح الجامعة على المجتمع وفي حل مشاكله التواصلية

مشاكله التواصلية

محمد خain

L'apport de la recherche linguistique dans l'ouverture de l'université sur la société et dans la résolution de ses problèmes communicationnels.

KHAIN Mohamed

المؤلف الجامعي أَحمد زيانة بغليزان - الجزائر-

khainmohamed2001@yahoo.fr

الملخص:

ووجدت الجامعة الجزائرية نفسها ملزمة على التكيف مع السياقات الراهنة ومتطلباتها محلياً ودولياً. ومن ثمة فإن الانتقال إلى النظام الجديد في البحث والتكون، وفق مسارات ومساقات تتبع النجاعة والفاعلية التي غدت ضرورة أكيدة، إذ حرصت النصوص المرجعية الموجهة للنظام الجامعي على التأكيد على وجوب تميّز البحوث والتكون المقدم بالصدى الاجتماعي والاقتصادي، رغبة من الهيئات الوصية في تحقيق افتتاح مشر على المجتمع تسهم فيه الجامعة في تقديم حلول للمشاكل المختلفة التي تقف في وجه في التنمية المستدامة.

تأسيساً على ما تقدم سعمل من خلال هذه الورقة البحثية، على تقديم عينات من الأبحاث اللسانية، المنجزة في الغرب - فرنسا تحديداً- قصد الإظهار من خلالها كيفية إسهام العلوم الإنسانية والاجتماعية في الافتتاح على المجتمع. والتي يمكن أن تأخذ نموذجاً يرجع إليه والاستئناس به.

الكلمات المفتاحية: إسهام، البحث اللساني، الجامعة، افتتاح، مشاكل التواصل، اللغة، المحيط

Résumé :

L'université algérienne est contrainte de s'adapter aux contextes et exigences actuels tant au niveau local que global, de transiter vers un nouveau système de recherche et de formation en fonction des pistes et des parcours pragmatiques, en vue d'atteindre l'efficacité et la rentabilité qui sont devenues une nécessité urgente et dont les textes universitaires référentielles soulignent l'importance de s'orienter vers un système judicieux ayant un impact sur l'environnement socio-économique. Nous essayerons, dans la présente communication, de fournir des échantillons d'une recherche linguistique, menée en Occident - notamment en France - afin de montrer d'une part comment les sciences humaines et sociales ont contribué à l'ouverture de l'université sur la société et d'autre-part comment cette contribution peut servir de modèle à suivre surtout sur le plan communicationnel.

Mots-clés :Apport, Recherche Scientifique, Université, Ouverture, Problèmes de la communications, Langue, Environnement

تكمّن وظيفة الجامعة في مختلف النظم العالمية في إنتاج المعرفة وتحويلها، وذلك عن طريق تقديم تعليم نوعي، يؤهل الأفراد لاقتحام عالم الشغل، وبحث محكم يمتنع بالمصداقية العلمية، والرسوخ الميداني. إلا أن هذه الوظيفة أضحت تتعثر في ظل التحولات العالمية الراهنة بالكلasicية.

فقد عرفت النظم التعليمية الجامعية بدءاً من ثمانينيات القرن العشرين، وخاصة في الدول التي بلغت مرحلة ما بعد الصناعة (*post-industriel*) نموذجاً جامعياً جديداً يخُصّ أساساً سياسات التعليم العالي، والتي بدأت تتأسس على فلسفة فرضتها إكراهات السياقات الاجتماعية، والتحولات التي فرضتها عولمة المجتمعات، مضافاً إليها المناخ السياسي العام، والإيديولوجيات المؤطرة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية¹، وهذا مما أفضى إلى عملية تكثيف للضغط الممارسة على ما أصبح يعرف بمجتمع المعرفة، الذي حلّت فيه الوظائف المعرفية محل رأس المال الذي كان مهيمنا على المجتمعات الصناعية.

وكان من نتائج هذه التحولات وما نجم عنها من مستجدات بحث الجامعة عن إيجاد حالة توازن في هذا المجتمع القائم أساساً على اقتصاد المعرفة، والذي أضحي فيه مالك المعرفة صاحب القرار، خصوصاً إذا علمنا أن طبيعة تكوين الجامعة ذاتها ووظيفتها، ومهمتها الرئيسة داخله الارتباك، ومن ثم فإن الأشكال الذي فرض نفسه بقوة الواقع هو: أنّي للجامعة التوفيق والتوليف بين ما تقدمه من ثقافة جامعية كلاسيكية وفق تقليد متجلد يعود لقرون خلت، ومتطلبات ثقافة اقتصاد السوق المؤسس على المعرفة بوصفها فلسفة العصر وروحه، وقوامها اعتبار: "مستوى اكتساب المعرفة هو آلية القياس التي تستخدم في قياس وتقدير مستويات الكفاءة الإنتاجية والثقافة الخاصة بالأفراد والمجتمعات"².

في ظل هذه السياقات المستجدة كان على الجامعية الجزائرية، أن تتكيف مع المتطلبات الجديدة محلية ودولية، فكان الانتقال إلى النظام الجديد بحثاً وتكوينياً، وفق مسارات ومساقات تعليمية وبحثية تبحث عن النجاعة والفاعلية، ولذا وجدنا النصوص المرجعية الموجهة للنظام الجامعي تحرّص على الصدى الاجتماعي الاقتصادي (*Impact socio-économique*), رغبة من الم هيئات الوصية في تحقيق افتتاح مشرّع على المجتمع تsem به الجامعة في تقديم حلول للمشاكل المختلفة التي تقف وجه التنمية المستدامة. ورغبة منها في الالهام في النقاش الدائر حول الكيفيات، والآليات

التي تفتح بها الجامعة على المجتمع آثرنا التدخل بهذه الورقة البحثية التي سنعمل من خلالها على تبيان الآليات، والسبل التي نراها كفيلة بتجليلة المسألة في حقل معرفى طالما نعمت في الأوساط العامة، وأحيانا حتى لدى ذوي الشأن بأنه ميدان ينبع معرفة نظرية لا تجد طريقها إلى الممارسة الميدانية، ويبقى ما ينجز منها مجرد بحوث أكاديمية توضع في رفوف المكتبات بعد انتهاء أصحابها منها، ونقصد بذلك الأبحاث اللسانية. حيث سنعرض عينات واقعية من الدراسات المنجزة في أوروبا- فرنسا تحديداً- ونعرض الآليات التي تدخلت بها اللسانيات في حل مشاكل اجتماعية ومهنية تخص التواصل. ونختم الورقة بتوضيح كيفية الاستئناس بالمنجز غربياً في قيام بحث لساني تصدى لمشاكل المجتمع، ويقدم وصفات ناجحة للبرور من حالة التأزم إلى الانفراج المفضي لتحقيق تنمية مستدامة، ويكون ذلك هو نتائج البحث.

2- نماذج وأمثلة من البحث اللساني المنفتح على المجتمع:

و عملاً مناً على الخروج من دائرة اللغة الافتراضية والكلام المجرد، المنحصر فيما يضطلع به البحث اللساني من مهام، حرصاً مناً على تبيان واقعية هذا التخصص، وقدرته على ولو جمّع الواقع التي نتوارد فيها اللغة الطبيعية. سنتوجّه إلى ميادين مهنية وعلمية، واجتماعية، محاولين من خلالها إظهار طائق تدخله والمرجعيات النظرية التي يستند إليها في هذا التدخل.

وقبل الوصول إلى إبراز بعض هذه التدخلات بأمثلة ونماذج مستوحاة من الممارسة البحثية، نعرض المسار الذي تسلكه الدراسات اللسانية، بمختلف حقوقها الفرعية في معالجة المشاكل اللغوية التي تتصدى لها:

- أ- الانطلاق من الأخذ في الحساب الطلب الخارجي أو الخدمة المراد منها تقديمها في ميدان ما.
- ب- العمل على تحويل الطلب الخارجي الموجه إلى اللّساني إلى لغة لسانية علمية.
- ج- أشكاله (*Problématisation*) القضية موضوع التدخل وتأطيرها لسانياً بالأعمال السابقة المنجزة في الميدان، وتحديد الغرض مع الأخذ بعين الاعتبار دائماً الطلب الخارجي.
- د- تحليل الموضوع/الغرض.
- هـ- اقتراح الحلول/النتائج المتوصّل إليها على طالب الخدمة.

ز- تصديق النتائج عن طريق التثبت من مدى صحّتها بوضعها علىمحكّ الممارسة الميدانية وفق المطلوب إنجازه³.

2-1- في الميدان المهني:

ستتركز وقفتنا الأولى على مثال واقعي، تمثله الممارسة اللغوية في ميدان الملاحة الجوية، يندرج ضمن محور يعرف في اللسانيات التطبيقية^{*} بمجال اللغة والعمل، وهو مجال اتجهت إليه الدراسات بدءاً من سنة 1990، في هذا التخصص العربي، وهي دراسات تم ضمن شبكة بين- تخصصية تتوافق وطبيعة اللسانيات التطبيقية، وكلها تؤكّد على أهمية الممارسات اللغوية وتأثيراتها الواضحة في مجال العمل. من شاكلة النصوص ذات الطابع المؤسسي، وكذا الكلام المتبادل بين العمال، والخطابات الجاري تبادلها، كتقارير العمل، واتخاذ القرارات، والتفاوض، وتداول المعارف المهنية والتکوينية بين العمال ومؤطّرِيهم، وقد عُرف هذا بعد اللساني في الميدان المهني بـ"نصيب اللغة في العمل"، وهو تيار جلي في الدراسات اللسانية الاجتماعية الفرنكوفونية يهتم أساساً بالبحث في التدخل متعدد التظاهرات اللغوية في موقع العمل⁴. وأكثر هذه الدراسات حداثة تلك التي انصبت اشغالاتها على إشكالية ما يعرف بالخطر اللغوي (*Risque langagier*)⁵. ونرى في هذا مسوّغاً كافياً لإدراج هذه الأبحاث في دائرة الدراسات المفتوحة على مشاكل المجتمع.

مرتكزنا في هذه الورقة دراسة أكاديمية مولّة من هيئة مختصة أنجزتها باحثة فرنسية حول التواصل اللغوي في ميدان الطيران المدني⁶. وتنصبّ على مخاطر التواصل اللغوي غير السليم، ما بين المراقبين الجويين والطيارين أثناء الملاحة الجوية (إقلاع- سير الرحلة وتسيرها عبر أبراج المراقبة- هبوط-تبليغ المتبادل عن كل طارئ: إضرابات، أحوال جوية، ازدحام في المطار ...)، وكان هدف الدراسة إيجاد الآليات الكفيلة بتجنب هذا القطاع المخاطر ذات الصلة بالبعد اللغوي، أو الحدّ منها على الأقل⁶.

وقد استندت الباحثة في دراستها على مرجعية لسانية نظرية تعرف بلسانيات المدونة (*Linguistique de corpus*)، وهي من مشمولات اللسانيات التطبيقية، وفق منظور الجمعية البريطانية للسانيات التطبيقية (B.A.A.L). وأما المصطلحات المفتاحية التي شكلت مفاصل الدراسة فهي: المعيار (*Norme*)، الاستعمال (*Usage*)، النظام الجلي (*Phraséologie*)^{*}، المراقب الجوي، الطيار.

انطلقت الدراسة من معاينة حوادث الطيران المدني في العقود الأخيرة، ونتائج التحقيقات التي أجريت في هذا الشأن، والتي توصل المحققون من خلالها إلى أن نسبة هامة من هذه الحوادث التي راح ضحيتها المئات من الأرواح البشرية والخسائر المادية الفادحة، والتي تدرج دوما ضمن الخطأ الإنساني، الذي يمكن وراء ما بين 75 إلى 80 بالمائة من حوادث الطيران⁷، وأهمها على الإطلاق: التبادل السيء والنقل المشوه للمعلومات ما بين طرفي العملية الاتصالية(الطيار والمراقب الجوي)، بسبب استعمال الأنجلزية من ناطقين بغيرها، أو بسبب سوء استعمال المعيار اللغوي المعتمد، والمبني على نظام جمي
إنجليزي، يتم اختراقه، بفعل دخول سياق أو وضعية اتصالية غير متوقعة ولا مقررة⁸.

وفي هذه الدراسة المطولة التي اعتمدت على التحليل والمقارنة ما بين التسجيلات المحفوظة، للاتصالات اللاسلكية ما بين الطيارين والمراقبين الجويين، وذلك النظام الجمي المعد من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني، توصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها أنه يوجد بون شاسع ما بين المعيار، المتبني والموصى به قبل الهيئة المعنية، مثلاً في النظام الجمي الإنجلزي، والذي هو عبارة عن نظام نصف اصطناعي (*Semi-artificial*)⁹ يحوي 7154 كلمة، والاستعمال الذي يلتجأ إليه المتحاورون والذي تصل كلماته إلى 24465 كلمة من اللغة الطبيعية، وفق ما أثبتته الدراسة¹⁰.

وقد سمح هذا التشخيص الذي قامت على تحليل دقيق للمدونات النصية المتوفرة، وفي كل المستويات: الصوتية والمعجمية والتركيبية والصرفية والدلالية، بالتوصية بتفعيل التنوعات الجميلة التي قد تحمل بصمات مختلفة لدى طرفي المحاور، أو دلالات محايدة لدى طرف ما، مما قد يؤثر على سير الرحلة عملياتيا¹¹. وقد قدمت الباحثة في نهاية دراستها جملة من التوصيات تتصل بالنتائج التي توصلت إليها تخص عالم الطيران المدني، ومنها:

أ- إن المعطيات المجمعة أثناء هذه الدراسة بغية تشكيل مدونة نصية يمكن استثمارها من قبل الهيئات المختصة في تكوين الطيارين والمراقبين الجويين بالإنجليزية، وبهذا أمكن إدراجها فيما يعرف بتعليم اللغات لأغراض خاصة.

ب- كل الملاحظات المجمعة والقراءات الحاصلة على السجلات والتسجيلات للمحادثات الفعلية يمكن استخدامها بوصفها مواد بيداغوجية ناجعة في تكوين الأطر في الطيران المدني.

جـ- كما يمكن الاستفادة من المقارنات المعقودة ما بين النّظام الجليّ المعتمد(المعيار)، والتسجيلات المثبتة لوضعيات اتصالية فعلية(الاستعمال) في تحين المعيار وتكيفه، وجعله موافقاً للمطلوب¹².

2-2- في الميدان العلمي:

وافتتنا الثانية ستكون في ميدان علمي يُسمّى بالدقّة، والصرامة المنجزية، لأنّ دراجه فيما يعرف بالعلوم الدقيقة، حيث سنعمل على إبراز كيفية تدخل اللسانيات التطبيقية في التحضير والإعداد اللغويين لميلاد تخصص جديد، وذلك بالإسهام في وضع جهازه المصطلحي وشبكته المفاهيمية.

يعرف التخصص الوليد باسم البيولوجيا الخارجية أو علم الأحياء الخارجي (*Exobiologie*)، ويرجع امتلاك اللسانيات شرعية التدخل في هذا التخصص الناشئ إلى كونه حقولاً بين-تخصصياً، لم تعرف لغته الواسقة النضجَ بعدُ، ولم تتمكن من التخلص من أثر تداخل الاختصاصات الأربع (الكيمياء، والبيولوجيا، والفيزياء، وعلم الفلك) التي يتشكّل منها أو بالأحرى من تلاقحها وتقطّعها داخله، ومورد هذا التقاطع كونه يعني بدراسة الحياة خارج النظام الشمسي¹³.

وتكمّن أهمية البحث في مثل هذه الموضوعات في الحلول التي تقدمها اللسانيات التطبيقية للمشاكل الناجمة عن اللبس والضبابية التي تنشأ عن التداخل المفاهيمي والمصطلحي بفعل التقاطع ما بين تخصصات مختلفة، وأحياناً متباينة، مثلاً هو حاصل في هذا التخصص حديث النشأة، وتظهر قيمة التدخل أيضاً في كون العمل ينصبّ على التوليد المعجمي والدلالي في ظل ارتباطهما بالابتكار المفاهيمي¹⁴. وهو ما يعني التأسيس لمفاهيم مستحدثة تخدم هذا التخصص الوليد، مما يضفي عليه طابع الاستقلالية عن التخصصات التي خرج من رحمها، مما يكسبه الاعتراف المؤسسي، وبالتالي تمكينه من الإسهام في إثراء التجربة العلمية الإنسانية في ميدانِ بـكر.

وقد سعت الدراسة إلى المقارنة بين الأبحاث المنجزة في التخصصات الأم من وجهة نظر معجمية مصطلحية المدفوع منها إبراز أوجه الشبه والاختلاف، وكذا استئمار النتائج المتوصل إليها في تحديد مواضع الصعوبات المحتمل حدوثها في التواصل بين التخصصات المبني عليها هذا الحقل المعرفي الناشئ، ومن ثمة العمل على مساعدة المختصين المستقبليين، وذلك بتعريفهم بالمناطق التي يكون فيها المعنى مكثفاً، والتي ينظر إليها عادة على أنها مناطق ملتبسة وفضفاضة، في حين أن مثل هذه المناطق هي التي تكون في حالة تطور، وهي التي تشكل أهمية بالنسبة للباحثين¹⁵.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن الدراسة اتبعت سبيلين هما: لسانيات المدونة من حيث التأطير النظري، والمعالجة الآلية من حيث وسيلة العمل ومنهجها، وهذا بحسبية مجموعة النصوص العائدة إلى التخصصات المرجعية، ومن ثمّ وقع الاستعمال عبر عملية الفرز والإحصاء والجمع والمقارنة، وفق زاوية نظر محددة سلفا في المصطلحية المشكّلة لتلك التخصصات¹⁶.

وقد سمح المسار الذي سلكه التحليل اللساني في هذه الدراسة عبر المقارنة ما بين المصطلحات المشتركة والأكثر تواترا في المدونات الأربع محل الاشتغال والعائدة إلى التخصصات المرجعية بالوصول إلى نتيجة مفادها أنه يوجد اثنا عشر(12) نمطاً للاشتغال الدلالي، يمكن إدراجها ضمن جملة من العائق الدلالية هي: الاشتراك اللغطي، والاقراض المتبادل ما بين التخصصات، وحالات توظيف مصطلحي متنازع عليها بين التخصصات في مقابل حالات متواافق عليها، وتوظيفات دلالية واعية في مقابل توظيفات غير واعية.

وفي مرحلة التفسير اللساني للنتائج المتوصل إليها، استقر رأي الفريق البحثي على أن التوظيفات اللسانية في هذا السياق البين- تخصسي، وبخلاف ما يقع في سياقات أخرى، والتي تفسّر فيها مثل هذه التوظيفات على أنها مما يشكّل عائقاً في وجه التواصل العلمي السليم، مثلاً في الاشتراك اللغطي، تصير في هكذا سياق إمكانيةً مثل لإبداع مفاهيمي يأخذ بعين الاعتبار مجموع وجهات النظر، ومن ثمة يصبح دور اللساني هو إنجاز معينة للدلالات المستخلصة من الاشتراك اللغطي تsem في إعداد تصور خاص بكل ميدان، وهو ما يساعد الباحثين المعنيين بتقرير ما يرونه مناسباً، وفق الخيارات المتاحة، وهي:

- أ- إما وضع تعريفات ومفاهيم تخصّ كل حقل معرفي منفرداً عن البقية.
- ب- أو توحيد المفاهيم المعامل بها في التخصصات المتقطعة في مقاربة الموضوع¹⁷.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه بإمكان اللسانيات الإسهام وبفعالية في مسار تشكيل المفاهيم العلمية الجديدة. ونشير في خاتمة هذه الورقة إلى أنّ الدراسة قد اعتمدت على الإحصاء الكمي للكلمات الواردة في المدونات النصية المشتغل عليها، وبعد القيام بحذف الكلمات الأكثر تواترا في اللغة العامة، وأسماء الأعلام، والكلمات التي لم ترد إلا مرة واحدة في كلّ مدونة(*Hapax*)، واعتماد نظام الكلمات المفتاحية، تم التّوصل إلى المصطلحات المراد الاشتغال عليها، لتمّ بعدها عملية تصنيفها وفق مؤشرات حددت سلفاً مما تتيحه لسانيات المدونة¹⁸.

وهكذا نلاحظ أن اللسانيات تمتلك أهلية الولوج لميادين خارج حدود المجالين الإنساني والاجتماعي، وامتداد فاعليتها إلى مجالات موصوفة بالدقة والإمبريقية (*Empirique*)، وما أهلها لهذا الولوج هو اللغة الواصفة، التي يمثل فيها المعجم والمصطلح العملة الأساسية، وما دام يعتري هذين المكونين اللبس والضبابية بفعل التداخل بين التخصصات، ومهمة اللساني هي إزالتها بوصفهما من الطفيليّات المشوّشة على الرسالة العلمية المنتظر من هذا التخصص الوليد التكفل بها. وإحلال التواصل السليم بين الباحثين ما دامت اللغة الطبيعية هي الناقل للمعارف ومحوها، والعامل المادي لها.

2-3- في الميدان الاجتماعي:

ستكون محطتنا الثالثة متمحورة حول تدخل اللسانيات في الميدان الاجتماعي، انطلاقاً من زاوية نظر تعزّز في العقدين الأخيرين وللذين عرّفاً منعجاً إجرائياً تلاقت فيه العلوم الاجتماعية في اهتمامها بالممارسات اللغوية في المجتمع، وتظاهراتها في كل مفاصله، وعرفت فيه اللسانيات انعطافاً نحو الرهانات المجتمعية، وقد نجم عن هذا التقاطع تشارُكٌ في الموضوع، تمثل في تبئير الرؤية البحثية في تحليّة العلاقة ما بين اللغة وقضايا المجتمع، وتمرّكز الانشغالات حولها.

ومن القضايا المجتمعية التي حازت الاهتمام في ضوء هذا المنحى الاجتماعي للسانيات، مسألة الاندماج الاجتماعي، وخاصة في المجتمعات الأوروبية التي عرفت هجرات مكثفة من بلدان العالم الثالث، بفعل عوامل مختلفة، ليس هنا مجال سردتها، وإنما الغرض تبيان أثر لغة بلد الاستقبال في تحقيق الاندماج الاجتماعي من عدمه.

ومستندنا في هذه المعاينة لتدخل اللسانيات التطبيقية في هذا الميدان حالات واقعية مقتبسة من مجتمعات بعيدنا، ساقها اللساني الاجتماعي لويس جان كالفي (*Louis-Jean Calvet*) * ، ووصل في نهايتها إلى الغاية من وراء الطرح الذي قدّمه، في مقال حمل عنواناً مثيراً "الكسور اللغوية" (*Les fractures linguistiques*) ، والحديث عن الكسور معناه الحديث عن مشاكل وحواجز لغوية، وكما هو معلوم فإن الكسور تحتاج إلى جبر، وهو الحل المنتظر من اللساني تقادمه.

فقد تعرض لويس جان كالفي لمتازج لغوية غير موافقة للمعيار اللغوي الفرنسي، أظهر عبرها الهوة التي أضحت تتسع ما بين المعيار والممارسة اللغوية، خاصة من الفئة الشبابية، من سكان ضواحي المدن الفرنسية (*Banlieues*) ، والذين هم في أغلبيتهم من أبناء المغتربين¹⁹.

وينبغي أن نشير في هذه الوقفة إلى أن لويس جان كالفي قد تقمص دور اللساني المصلح، الذي يرى في تلك الممارسات اللغوية الخارجة عن المعيار تعبيراً عن حالة مجتمعية، وعلامة تحيل على إقصاء اجتماعي، وقد اتخذ من عبارة قالتها إحدى الشابات من سكان الضواحي الباريسية في استجواب لها عبر أثير إحدى الإذاعات المحلية في جويلية 2004، بأنها تتكلم فرنسية غاضبة (*Français fâchés*)، وفي تحليله للعبارة استخرج جملة من الدلالات المعبرة عن واقع الحال: إن العبارة مهمة، لأنها لا تستطيع تصور، لغة ما تكون غاضبة، ولكن بإمكاننا الحديث عن لغة الغاضبين، ومن ثم فإن هذا يدفعنا إلى التساؤل: غاضبين من؟²⁰ ثم استطرد في عرضه للوضع الذي وصل إليه حال الجماعة اللسانية الفرنسية من خلال شهادة بعض الأساتذة، والتي نقلها الباحث، وهي أنهم حينما يخاطرون مع التلاميذ يريدون في سياق حديث هؤلاء أحياناً وصف الفرنسية المعيارية بـ "لغتكم" (*Votre langue*)²¹. وفيها تعبير على أن لهم لغتهم الخاصة بهم، والتي تختلف عن الفرنسية المتحدث بها من باقي قنوات المجتمع، وفي هذا تفرد على معيارها، وتأسيس لعالم خاص بهم بوساطة اللغة.

وقد أوصل التحليل لويس جان كالفي إلى أنه "خلف الكلمات والتنوعات اللسانية، واللهجات واللغات، يوجد متحدثون، وأناس تخبر عنهم كلماتهم، وتنوعاتهم، ولهجاتهم، ولغاتهم، وعن أشكال اندماجهم في المجتمع، وتُعلّمنا من هم؟ وأين هم؟"^{22*}. ثم راح يتساءل بوصفه لسانياً مواطناً ينتمي إلى المجتمع موضوع الدراسة: أليست أشكال الكلام التي وصفها، تظاهرات لانعدام الأمن الاجتماعي، والإقصاء والرفض، ودليل على إخفاق سياسة الإدماج الاجتماعي²³.

ويرى الباحث أن الذي يستحق العناية في هذه الممارسات، ليست لغة المراهقين، الذين بمجرد تجاوزهم هذه المرحلة العمرية، تقطع صلتهم بتلك الممارسات اللغوية، وأن الذي يهم هو تلك الممارسات المستمرة بفعل انزواء الفرد داخل جماعته المهمشة، وشعوره بالإحباط بفعل البطالة، والإقصاء، وبالتالي تصير عنواناً لفئة اجتماعية، وتصبح مؤشرًا لإقصاء ذاتي، وانفصalam طوعياً عن المجتمع. وبمثابة منفي هوٰيٰتي، في مواجهة مجتمع لا يؤمنون به، ولا يفكرون في أن تكون لهم مكانة بين أفراده²⁴.

وبعد هذا التوصيف الذي نعته الباحث بالتشخيص، قدّم العوامل التي تقف خلفه، والتي يراها ذات منشأ اجتماعي، فاللغة تتعرّض دوماً للكسر والانفجار، وقد أوصلته المعاينة إلى أنه

يرتسماليوم إلى جانب تلك التنوعات اللهجية البطيئة التأثير، والتي لا يبقى منها إلى فُورِقات صوتية، تقوى بفعل التنوعات الاجتماعية، والنسيج العماني، وبعض الظواهر الناجمة عن الهجرة، والتعابير ذات الإيحاءات العنصرية، وهذا كله يمكن اختصاره في كلمة واحدة هي الإقصاء المعبر عنه بهذه اللغة الخاصة²⁵.

ولكي يظهر تأثير اللغة في المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد داخل المنظومة المجتمعية، نظراً لكونها تدخل ضمن ما يعرف برأس المال الرمزي، اقتبس بعض الأرقام من تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (- PNUD - Programme des nations unies pour le développement) لسنة 2004، عن التنمية البشرية، والذي تُرتب الدول فيه وفق أربعة ضوابط، هي: الأمل في الحياة، والمستوى التعليمي للأفراد، ومتوسط الدخل الفردي، واحترام التنوع الثقافي والديني، ورُكِّز النظر من خلاله على تصنيف دول بعينها، وأبرز التناقض الموجود فيه، وخاصة في حالتي رومانيا (المরتبة الثانية والسبعون) وناميبيا (المরتبة الثامنة والعشرون بعد المائة)²⁶.

إذ تحوز في هاتين الدولتين قنوات اجتماعية معينة حُظوة خاصة، بحيث لو عزلت عن حيزها الجغرافي، وصنفت منفردة لاحتلت المراتب الأولى في التصنيف الدولي، وفي تحليله لهذه المفارقة وفق مرجعية اجتماعية توصل إلى أن سبب هذا التمييز لغويٌّ، لأن الناطقين بالإنجليزية في ناميبيا، وبالألمانية في رومانيا ليسوا في وضع سواء مع الناطقين بالأفريقانية أو بالرومانية. وبالتالي فإن الضيم الاجتماعي قد يكون سببه إثنين، وهذا يحيل بدوره على العوامل اللغوية²⁷.

وقد أوصله التحليل الذي اقتصرنا منه على ما يهم هذه الدراسة إلى الحديث عن الدور الذي يجب أن يؤديه اللساني لإصلاح الوضع اللغوي السائد بغية تسهيل الاندماج الاجتماعي، والمتمثل في تقديم الحلول للجهات المعنية، للعمل بها، انطلاقاً من وظيفته الاستشارية:

أ-فتح مدارس خاصة للأطفال المهاجرين حديثاً تسهلاً لاندماجهم الاجتماعي.

ب-عدم الاقتصار على تعليم أطفال المقربين لغة بلد الاستقبال فقط، لأن في هذا شكل من أشكال الضيم الاجتماعي، فتسهيل اندماجهم لا يعني سلخهم من هويتهم الأصلية، فالاندماج ليس مرادفاً للاحتواء، أو الاحتاث من الجذور، وتعلم لغة البلد الحاضن ليس معناه محولغته الأمم.
وقد قام بنقد سياسة بلده في هذا المجال لكونها لم تستطع الإفاده من الثراء الذي وفرته الهجرات

المتتالية إليها بعملها على تذويب المهاجر في المجتمع الفرنسي على خلاف أمريكا التي استفادت كثيراً من التنوع البشري الذي كانت المиграة وراءه²⁸.

وقد استشهد الباحث بعبارة للباحث الفرنسي رولان بارت (R.Barthes) وردت في كتابه "أسطوريات" (*Mythologies*) قال عنها إنها تبدو له دوماً مهمة: إن كل الجرائم القانونية تبدأ من سرقة لغة إنسان ما، حتى ولو كان باسم اللغة²⁹.

ما يلاحظ على المقاربة المنجزة من قبل لويس جان كالفي أنها كانت معيارية في التعامل مع الممارسات اللغوية في الميدان الاجتماعي، وقد غالب عليها صفة اللساني المواطن الغيور على لغته، أكثر من اللساني الموضوعي الذي يتعامل مع الواقع بحِيادِيَّة، وهذا ما تظاهره توظيفاته اللغوية، إلا أن هذا لم يمنعه من توجيه النقد للسياسة اللغوية المنتجة في بلده، والمعروف عنها أنها تمارس إمبريالية لغوية، إذ عرفت عبر تاريخها الاستعماري الطويل بالعمل على طمس كل اللغات التي تنافسها الفضاء الجغرافي نفسه. ونلحظ له دفاعاً علمياً على هويات المهاجرين، وفق أسس تقرّها الدراسات اللسانية التقليدية، في ميدان تعليم اللغات الأجنبية، وذلك من اتخاذ لغة الأم نقطة ارتكاز في تعليم اللغة الثانية، وكذا تلك التي أثبتتها الدراسات الأنثروبولوجية فيما يخص مبادئ الهوية، والتنوع الإثني والثقافي، وأهمية اللغة في تحقيق توازن شخصية الفرد.

2-4- في ميدان التواصل الرقمي:

ما يبدو أنه من المشاكل ذات الطبيعة اللغوية التي أثارت اهتمام الباحثين، واستدعت تدخل اللسانيات، نمط الكتابة المستحدث في ميدان التواصل الرقمي (رسائل إلكترونية، رسائل قصيرة، دردشة عبر شبكات التواصل الاجتماعي)، وهو ما سيكون محل معالجة في هذه المخطة من خلال دراسة مبكرة أنجزها اللساني الفرنسي فرانسوا ريشيدو (*François Richaudieu*)^{*30}.

وكان مرتكز هذه الدراسة الميدانية النظريات اللسانية، وخاصة في منجزها البنوي، الذي تعرض للعلاقة ما بين اللغة المنطقية والمكتوبة، عبر كتابات سوسير ومن جاء بعده، والتي ثفقت في محملها على أن اللغة- الأصوات- والكتابة نظامان منفصلان، وأن السبب الوحيد لوجود الثانية هي تمثيل الأولى، وأن الجملة تنتهي إلى اللغة لا إلى الكتابة³¹.

وبعد استعراض فرانسوا ريشيدو خصائص الكتابة، وقدرتها على ثبيت اللغة³²، وذلك بغية الوصول إلى مقاربة مواصفات الكتابة عبر هذه الوسائل الجديدة، إن كانت تستوفي هذه الخصائص أم تترد عليها، وإن كان هذا يشكل فعلا مشكلة تستدعي تدخل اللسانيين لحلها، وترشيد هذه الكتابة.

وقد انطلق الباحث في دراسته من مدونة نصية فعلية مشكلة من سبع وثمانين (87) رسالة إلكترونية قوامها أربع وستون وخمسة (564) جملة، وعدد كلماتها ثانية ألف وأربعين وخمسون (8450) كلمة، وقد أوصله التحليل الكمي الأولى إلى:

- جملة/رسالة= 6.05- جملة في كل رسالة.

- كلمة/رسالة= 97- جملة في كل رسالة.

- كلمة/جملة= 15- كلمة في كل جملة.³³

وما خرج به من هذا التحليل الكمي، هو أن كلمات كل جملة موافق للجملة المعيارية الفرنسية (14.5 كلمة في كل جملة)، ونشير هنا أن المدونة التي اشتغل عليها الباحث متنوعة، وتختص في مجتمعات عديدة (أساتذة جامعيون في نهاية المسار، شبان جامعيون، فئات عمرية متوسطة، مراهقون، من جنسيات فرانكوفونية مختلفة).³⁴

وقد أثبتت الدراسة على جملة من الفرضيات التي ظهرت على شكل أسئلة من شاكلة: أين يمكن إدراج هذه الكتابة؟ هل هي ثرة المنطق أم المكتوب؟ أهي لغات (بصيغة الجمع) أكثر فاعلية، وأكثر تحقيقا للاقتصاد اللغوي؟ هل علامات الوقف فيها حيادية أم فاعلة في السياق، وتضفي الدفء والحرارة على النصوص المتداولة؟³⁵.

وقد خلص الباحث من تحليله لهذه المدونة النصية إلى أن تصنيف الرسائل بناء على قاعدة المعيار والاستعمال. تؤكّد تفرّع الرسائل إلى خمسة أصناف:

أ- رسائل صحيحة صادرة عن ناشرين.

ب- رسائل شبه صحيحة مرسلة من قبل جامعيين.

ج- رسائل غير صحيحة مرسوها جامعيون.

د- رسائل حميمية غير صحيحة.

ه- رسائل دردشة غير صحيحة³⁶.

وبناء على هذا التصنيف أصدر جملة من الأحكام التي تدخل في باب التوصيف للظاهرة، ومن جملة ما قرره بشأنها هو أنه لا يمكن إخراجها من دائرة الكتابة التي ثبتت اللغة، ومسوغ هذا الحكم هو التأطير اللساني النظري الذي بنى عليه دراسته، والذي سبقت الإشارة إليه، ومن مواصفاتها أنها كتابة تخلو من التكرار، والانقطاع الذي تشتهر به اللغة المنطقية، وكذا اشتمالها على علامات الترقيم، وهي إحدى أهم سمات المكتوب، إضافة إلى الصور المصاحبة، التي يكثر استخدامها بوصفها آلية تواصيلية مقربة للدلالة، وتضفي المرح على هذه النصوص، وخاصة في الرسائل الحميمية، وفي الدردشة، وهي من الأمور الذي تعطي الدفء للنصوص، وهي سمة مفتقدة في الكتابة المعيارية. وما يجعلها تختلف عن الكتابة الموصوفة بالمعاييرية هو عدم احتفال كاتبها بالأخطاء، بل أضحت الخطأ صفة ملزمة لها³⁷.

كما لاحظ التجاءها إلى الاختصار وإيقاع الأرقام ومزجها مع الحروف اللاتينية، وقد مثل لها بنماذج من الفرنسية والإنجليزية*. ولكن ما يلاحظ على هذه الدراسة أن الباحث وقف متراجعاً بإزاء الأسئلة التي طرحها، ولم يجزم بآجاية صريحة، واكتفى بالقول إنها نظام كتابي مستحدث بغية التكيف مع متطلبات التواصل الذي ينحو إلى العالمية في هذه القرية الكونية، بنزوعه نحو نظام كتابي فكري (*Idéographique*)* في بعض مكوناته (صور، أرقام محملة بدلالات أضحت معروفة ومتواضعة عليها بين كل المتواصلين، مختصرات...). ومن ثمّة بقي السؤال مطروحاً: هل هي صيحة عصر (موضة)، أم هي الكتابة المستقبلية؟³⁸.

وتجسد تدخل اللسانيات هنا في موضعية الظاهرة في مكانها الحقيقي، وعدم إعطائها الجم الذي لا تستحقه، بفعل كثرة الشكوى والتنديد من قبل المحافظين الذين ينظرون مثل هذه الظواهر على أنها مشاكل تستدعي التدخل، لأنها تمثل تلوثاً لغويًا يجب محاربته، وأنها خطر يهدد الكتابة الفنية، وهو ما حاول الكاتب تفنيده، بكونها لا تشكل ظاهرة تنسحب على كل أشكال الكتابة المعاصرة، وتبقى مرتبطة بقنوات اتصالية بعينها دون غيرها، ومحدودة التأثير، وهي أسلوب كتابة لفئة محدودة من الناس، وليس عمّة، بدليل أن فريقاً من تعرض الباحث لنط الكتابتهم عبر هذه الوسائل الجديدة ملتزم بقواعد الكتابة المتعارف عليها بصورة كلية أو شبه كلية. وقد اقتبس لتبرير

موقفه هذا مقوله للباحث الإعلامي الكندي الشهير، المعروف ببني العصر الإلكتروني ماك لوهان (McLuhan)³⁹: "الرسالة هي الوسيط أو القناة الناقلة".

2-5- في الميدان الطبي:

ستكون الوقفة الموالية حول تدخل اللسانيات في الممارسة الطبية، ومتظاهرات هذا التدخل، والتي تبدى على مستوى تبادل المعارف والمعلومات الطبية بين الطبيب المعالج والمريض، وعلى مستوى الوثائق الطبية الموجهة إليه، وإلى عائلته والمحيطين به، انطلاقاً من حقيقة أخذت مسلمة من مسلمات الممارسات الطبية في الغرب، والتي مؤداها الحق في الإعلام الطبي، وإشراك المريض في القرارات الطبية التي تخصه، وذلك عن طريق إبلاغه وإفادته بكل الحقائق التي تخص وضعه الصحي، وطرح كل البديل الممكنة بدعوياتها المختلفة، بغية اختيار الأفضل والأنفع من بينها علاجيًا.

ولما كان الحق في الإعلام وتبادل المعلومات يقوم على اللغة، أخذت الممارسات اللغوية السائدة في المستشفيات والعيادات الطبية، وفي الوثائق الطبية وبين المعالجين والمعالجين محل دراسات بين - تخصصية في حقول معرفية شتى، ما يهمّنا منها هنا هو التراكم المعرفي الحاصل في المجال اللساني، وبالضبط موقعية البحث اللساني وكيفية تدخله، في ترشيد وتوجيه الممارسة اللغوية في هذا الميدان.

ولتبیان دور اللسانيات بعامةٍ في هذا الميدان، وقع اختيارنا على الممارسات اللغوية التي تخص فئة معينة من المرضى، للبحث في كيفية التعامل معهم لغويًا، وهم مرضى السرطان، انطلاقاً من دراسة ميدانية انصبّت على الوثائق الطبية الموجهة إليهم، وكذا العلاقات المعقودة بينهم وبين الأطباء المعالجين في فرنسا. وسبب الاهتمام باللغة المتداولة في هذا القطاع يرجع لأهمية التواصل اللفظي في المسار العلاجي للمريض، وقيمة الكلمة من حيث الجملة الدلالية والمساحة المفهومية التي تشغله، في مجال يقع التعامل فيه بشبكة مصطلحية باللغة التعقide.

وقد تعرض الباحثون في دراستهم هذه إلى السياقات الفاعلة، والرهانات المعقودة على اللغة، والنصوص القانونية المنظمة للممارسات الطبية التي تخص هذه الفئة من المجتمع، وذلك يرجع إلى خطورة المرض، وتأثيراته على مختلف مناحي حياة المريض الأسرية والمهنية والاجتماعية والجنسيّة...⁴⁰.

ولإبراز أهمية البعد اللغوي في العلاج انطلق الباحثون من فرضية مؤداها، أن الشرط الأساسي لتبادل لغوي ناجح بين المريض والطبيب، وكل مستخدمي الصحة المعينين، وكذا المحظيين بالمريض من

أهل وأقارب هو التحدث باللغة نفسها (القصد هنا امتلاك رصيد لغوي بمحولة دلالية واحدة بين المرسل والمتلقي)، وتقاسم سنّ مشترك. ولكنّ الملاحظ ميدانياً أن إقامة مستخدمي الصحة للمصطلحات الطبية في ثانيا خطاباتهم يلغّزُها، وبالتالي يعطل عادةً التبادل المرغوب فيه في هذا الوسط، ويجعل انتقال المعلومات وتحويلها، وامتلاكها عملية جدّ معقدة، وتصير محلاً لتؤويات خاطئة مؤثرة على المسار العلاجي، بفعل تأثيرات نفسية وعوامل خارج لسانية، تتدخل فيها ت مثلات (المرضى والمحظيين بهم وكذا صورة المرض⁴¹).

ومن ثمة فإنّ هذا مما يعطي اللسانيات شرعية التدخل عبر تقديم الآليات لممارسي الصّحة، وذلك من خلال تهيئه المصطلحات الطبية وتيسيرها وجعلها في متناول المعينين (مرضى، أقارب، محظٍ...)، وتأسيساً على ما تقدم تكون بؤرة الاهتمام هي البحث في الكيفية التي يتمّ بها تبادل هذه المصطلحات من حيث العرض والتركيز أو التجاهل والإبعاد، والوسائل المفعّلة للموارد اللغوية التي يُسْتَهْدَفُ من خلالها بناء وإعداد خطابات مناسبة، تأخذ بالحسبان كل ما من شأنه أن يهدّد بنسق التواصل السليم ما بين جميع الأطراف، كالثلاث المشار إليها من قبل⁴².

وهو ما يوصلنا إلى مرتکبات الاشتغال اللساني، والذي ينبغي له أن يتمحور على مبدأ العمل على تحقيق لغة مشتركة، قوامها جملة من التواضعات التي تخص الكلمات المتداولة من حيث حمولتها الدلالية ومساحتها المفهومية ومرجعياتها، ضبطاً وتنظيمها، وهنّا ممكّن الصعوبة، وموضع الإشكال المتمرّك حول سؤال الصلاحية⁴³. أي أن العمل اللساني مصطلحي خطابي بامتياز، إذ إنّه يتأسّس على مبدأ التهيئـة المصطلحـية، التي تقوم على تقرـيب اللغة الطـبـية من المعـيـنـين بالـعلاـجـ، وتـيسـيرـ الـولـوحـ إلى مضـامـينـهاـ، والتـخفـيفـ من حدـتهاـ عندـماـ يـتعلـقـ الـأـمـرـ بـالـأـمـرـاتـ الخـطـيرـةـ، وـذـلـكـ لـغـرـضـ الـوصـولـ بالـمـرـيـضـ إـلـىـ قـبـولـ التـعاـيشـ معـ مـرـضـهـ، حتـىـ يـؤـتـيـ العـلاـجـ جـدوـاهـ، وـهـيـ عـمـلـيـاتـ نـفـسـيـةـ كـاـمـاـ هوـ مـلـاحـظـ منـطـلـقـهاـ اللـغـةـ، وـوسـيـلـتـهاـ اـخـطـابـ، الـذـيـ يـحـمـلـ فـيـ بـعـدـهـ أـبـعـادـاـ تـعـلـيمـيـةـ كـتـحـويـلـ الـعـرـفـةـ الـطـبـيـةـ، وـاخـتـرـاـلـهـاـ وـجـعـلـهـاـ فـيـ مـنـاـوـلـ الـمـرـيـضـ وـالـمـقـرـيـنـ مـنـهـ، وـتـيسـيرـ مـصـطـلـحـاتـهاـ الـمـفـاتـحةـ.

وبعد أن قدم الباحثون رؤيتهم وتصويفهم للمارسات اللغوية المكرّسة في الوسط العظي، سواءً أكانت شفوية أم كتابية، وتحديد الواقع التي يمتلك اللساني شرعية التدخل فيها، عرض التأثير النظري اللساني الذي يمكن الإفادة منه في هذا الوسط في تقديم الإضافة الناجعة، والتي يمكن إجمالها في: تحليل الخطاب، بوصفه دراسة اللغة في حالة استعمال، ولسانیات الملفوظ، الدلالة والتأويل، وقضايا الحاج، ولسانیات النص فيما يخص قضايا الاتساق والانسجام، ولسانیات التداولية، والمصطليحات⁴⁴.

وقد ركز الباحثون عملهم على الوثائق التي تخص المرض والموجهة إلى المرضى وعائلاتهم، والمنجزة من قبل الم هيئات الطبية المعنية، وكذا تلك المنجزة من قبل جمعيات ومنظمات محاربة السرطان والتوعية بمخاطرها، والداعية إلى الفحص المستمر، عملاً على الكشف المبكر له حتى يسهل علاجه. وقد عمل الباحثون على إبراز - وبصورة إجرائية- كيفية الإفادة من المنجز اللساني النظري في إعداد هذه الوثائق. وفق غائية تداولية تأثيرية⁴⁵.

4- خلاصة:

ما يخلص إليه الدرس من استعراض هذه النماذج والأمثلة لتدخل البحث اللساني في ميادين الحياة المختلفة، والذي نراه طريقاً لاقتحام الجامعة تلك ميادين، عبر تخصصات تتبناها، وتعتبر من صلبها، في زمن أضحت فيه المعرفة البيانية، والدراسات الميدانية ممثلة في يسمى في مناهج العلوم الإنسانية بدراسة حالة (*Etude de cas*)، وانتهاء البراغماتية العلمية القائمة على يعرف في العلوم الاقتصادية - التي غزت مفاهيمها هذه الميادين - بدراسة جدوى:

- 1- لا يدعى البحث اللساني امتلاكه الحل السحري لكل مشاكل اللغة في المجتمع.
- 2- وظيفته استشارية تقوم على النصح والاقتراح وعرض البدائل الممكنة.
- 3- يؤمن بالتعاون مع التخصصات الأخرى في مقاربة الظواهر اللغوية الاجتماعية.

4- منفتح على كل الميادين، وما الأمثلة السالفة الذكر إلى عينة لما يمكن أن يسمى به.

وهذا يقودنا إلى الحديث عما ينبغي أن تقدمه اللسانیات في مجتمعنا، بوصفها فرعاً من العلوم الإنسانية، وكيف يمكن استثمار أبحاثها في حل مشاكل التواصل الاجتماعية والمهنية، وعليه فإننا سنتقدّم بجملة من الاقتراحات التي من شأنها تحقيق النجاعة والفعالية وفق رؤية براغماتية تجعل

الجامعة مركز استقطاب مجتمعي، وهو ما نراه بدأ في التجسد مؤخرا من خلال إعادة النظر في وظيفة مختبرات البحث الجامعية، وعرض التكوين الرامية إلى التأثير الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الصدى العلمي:

- 1- ملاءمة عروض التكوين لاحتياجات السوق وقضايا المجتمع، ولن يتم ذلك إلا برصد الاحتياجات الفعلية، وراعاتها أثناء الإعداد.
- 2- تكين الطالب من معارف ومهارات تماشى ومستجدات المرحلة.
- 3- تعزيز الشراكة مع المحيط السوسيو اقتصادي، وفق الآليات التي مرت بها آنفا، أو أي سبيل كفيلة بترقية البحث، وتوجيهها إلى مقاربة القضايا الشائكة والبحث لها عن حلول.
- 4- تعزيز البحث العلمي المتعدد التخصصات، وتركيز الجهود والإمكانيات على مشاريع البحث التي تعنى بالقضايا المجتمعية المختلفة. وتحقق هذا لا بد أولا من افتتاح الجامعة على نفسها إذ لا حظنا على مدار تجربتنا في الجامعة غياب التواصل ما بين أقسام الكلية الواحدة بل وفي القسم نفسه ما بين حقل فرعى وآخر من المعرفة ذاتها، فقد أقنا حدودا وهمية ما بين التخصصات حتى صرنا نفصل ما بين اللغة والأدب وعلم النفس وعلم الاجتماع، وما بين الفلسفة والأثربولوجيا، وهلم جرا، وكذا انعدام التعاون والعمل البحثي الجماعي، والتأليف الجماعي، وبالتالي فما نقدمه هو معرفة متشرذمة (*Fragmenté*) قاصرة عن الإحاطة بأية ظاهرة هي محل الدراسة، كل هذا يحدث في زمن تماهت فيه الحدود ما بين التخصصات البعيدة ظاهرا كالعلوم الدقيقة والإنسانية.
- 5- تخفيف وطأة الإداري على العلمي.
- 6- اعتماد استراتيجيات تسهل الوصول بالنسبة للباحثين من أساتذة وطلبة إلى المدونات الرقمية وبنوك المعلومات الوطنية والدولية.
- 7- تشجيع الاحتكاك والتواصل وتبادل الخبرات بين الباحثين في الداخل والخارج.
- 8- تمويل المشاريع البحثية ذات النجاعة والتأثير، دون تمييز بين حقل معرفي وآخر.
- 9- فتح استشارات خارجية بشأن عروض التكوين قبل اعتمادها.
- 10- إسهام الفاعلين الخارجيين في تحديد ملحوظ الطالب المخرج، على أن تعمل الجامعة على تحويل تلك الملامح إلى برامج إجرائية في إعداد العروض.

11- بعث القناعة لدى مدربِي الشأن العام وقادة الرأي في المجتمع بأهمية وفاعلية الدور المؤدى من قبل الجامعة في ترقية الأداء الاجتماعي والاقتصادي، ودفعهم إلى تمويل الأبحاث مثلما هو جارٍ به العمل كما رأينا آنفاً عند غيرنا، وجعل البحث العلمي على رأس أولويات المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية، وفتح أبوابها أمام البحث.

ومن الأمثلة للقطاعات التي يمكن أن يتدخل فيها البحث اللساني ويقدم فيها إسهاماته المجتمعي والاقتصادي علیها: 1- التعليم. 2- الإعلام. 3- السياحة. 3- الصحة والمجتمع. 4- الثقافة الجماهيرية. 5- الجماعات المحلية والإدارة. 6- الشؤون الدينية. 7- التخطيط اللغوي. 8- الترجمة بكل أشكالها 9- التواصل الرقمي. 10- القضايا الأمنية بكل أشكالها ...

ويكون إسهامه من حيث:

- 1- وضع الطائق التعليمية وترقية تعليم اللغات، وتعلم بقية المواد.
- 2- إعداد المطويات والدلائل السياحية، وتكون المرشدين السياحيين تواصلياً.
- 3- ترقية لغة الإعلام وتطويرها، وتدريب الإعلاميين على فنون الاتصال الجماهيري.
- 4- إعداد حملات توعية وتحسيس مقنعة للمواطنين تخص الشأن العام.
- 5- إعداد الوثائق الإدارية وتمكين الإداريين من التواصل التحريري الناجح.
- 6- توعية وتدريب الإطارات الطبية على التواصل الفعال الحالي من اللبس والضبابية مع المرضى وذويهم، وهذا الميدان بالذات يعني بفوة عميقة في مسألة التواصل، والكل يشكو من سوء المعاملة، التي تصل أحياناً درجة العنف اللفظي في المؤسسات الصحية عامةً وخاصةً على النساء، إذ يمكن للتلافي لهذا النقص أن يتدخل الباحثون في مجال اللسانيات في تقديم دورات تكوينية للكادر الطبي وشبه الطبي في فنون التواصل مع المرضى وذويهم، وفي كيفية تحقيق المرافقة الطبية التي تحرص المنظومات الصحية الراقية في العالم على تجسيدها ميدانياً. ويمكن أيضاً أن تدرج مادة التواصل الطبي في المسار التكويني للأطباء وأعوانهم، ويتكفل بتقديمها باحثون لسانيون مختصون.
- 7- إدخال مادة خاصة بالتواصل اللساني المعاصر في إعداد الأئمة والخطباء، وكذا المسؤولين عن أمن الأفراد والمؤسسات، وتحت أي مسمى كان.
- 8- تصميم الحملات والوصلات والرسائل الإشهارية.

9- ترقية المحيط الاجتماعي من التلوث اللغوي بما فيه الإعلام.

10- مراقبة المتدرسين وذوي الاحتياجات الخاصة تواصلا.

11- تقديم خدمات استشارية في شأن التواصل اللغوي بناء على طلبات مؤسساتية.

12-استثمار المراقب الثقافية والرياضية العمومية في ترسیخ ثقافة السلم، ومحاربة أشكال التواصل اللفظي العنيف، وفض نزاعات العمل، وتسهيل التفاوض داخل المؤسسات المهنية والاقتصادية، بحثا عن تقليص ما أمكن من الصراعات، التي قد يكون مرجعها تصريحات يخفق أصحابها في تبليغ رسالة المؤسسة، أو فشل في إدارة جلسات التفاوض.

5- المهامش والإحالات:

¹-Voir : Risto Rinne et Jenni Koivula, La place nouvelle de l'université et le choc des valeurs, In : Politiques et gestion de l'enseignement supérieur, Volume 17, n° 3, 2005, p.100.

²- ربحي مصطفى عليان، مجتمع المعرفة: مفاهيم أساسية، ضمن أعمال المؤتمر ـ23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الدوحة، 18-20 نوفمبر 2012، ص 2131.

³-Voir : Anne Condamines et Jean-Paul Narcy-Combes. La linguistique appliquée comme science située. In : HAL : archive ouverte. Disponible à : <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01286390> (consulté :05/01/2017).

* اللسانيات التطبيقية حقل معرفي بين- تخصصي (*interdisciplinaire*) في البحث والممارسة، يعمل على معالجة مشاكل اللغة والتواصل، من خلال تحديدها وتحليلها وحلّها بوساطة تطبيق النظريات والطرائق والتاليج التي تتيحها اللسانيات، وكذا عبر وضع إطار نظرية لسانية ومنهجية جديدة، وعلى العموم تختلف عن اللسانيات بتوجهها الصريح نحو المشاكل العملية اليومية المتعلقة باللغة والاتصال". ينظر في هذا الشأن موقع الجمعية الدولية للسانيات التطبيقية:

<http://www.aila.info/en/about.html> (Last accessed: December 2016)

⁴-Voir : Laurent Filliettaz. Compétences professionnelles et compétences langagières en situation de risque : la régulation langagière d'un évènement en milieu industriel. In : Langages et société. N°125/3.2008. pp.11-12.

* يقصد بالخطر اللغوي الواقع والصعوبات التي يحتمل أن تترتب عنها نتائج وخيمة مردها سوء التفاهم أثناء وضعية اتصالية مهنية، ترتبط ارتباطاً كلياً بالتواصل اللفظي، ما بين خبراء متخصصين للميدان المهني نفسه، ويتمثل التواصل الأداة المثلث، وبامتياز في تقاسم المعلومات المتخصصة ونقلها، والضرورية لإنجاز العمل أو المهمة المسندة إليهم، وهو سياق يكون فيه سوء الفهم وراء كوارث خطيرة بشرياً ومادياً.

⁵-Voir : Stéphanie Lopez. Norme(s) et usage(s) langagiers : le cas des communications pilote-contrôleur en anglais. Université Toulouse le Mirail – Toulouse II. 2013. pp.63-65.

* رسالة دكتوراه أخرجتها الباحثة بتويل من المدرسة الوطنية للطيران المدني الكائن مقرها بمدينة تولوز الفرنسية (*l'École Nationale de l'Aviation Civile*) .

⁶-Voir : Stéphanie Lopez. Norme(s) et usage(s) langagiers : le cas des communications pilote-contrôleur en anglais. pp.1-5.

⁷-Ibid. pp.96-97.

⁸-Ibid. p.96.

⁹-Ibid. p.171.

¹⁰-Ibid. p.175.

¹¹-Ibid. pp.325-330.

¹²-Voir : Anne Condamines et Nathalie Dehaut. Mise en œuvre des méthodes de la linguistique de corpus pour étudier les termes en situation d'innovation disciplinaire : le cas de l'exobiologie. In : Meta : journal des traducteurs / Meta : Translators' Journal, vol. 56. N° 2. 2011. p. 267.

* البحث الذي نحن بصدده الحديث عنه نوّل من قبل هيتين علميين بفرنسا هما المركز الوطني للأبحاث الفضائية (*CNES - Centre national d'études spatiales*) ، والمركز الوطني للبحث العلمي

¹³-Voir : Anne Condamines et Jean-Paul Narcy-Combes. La linguistique appliquée comme science située.

¹⁴-Voir : Louis-Jean Calvet. Les fractures linguistiques. In : Bulletin suisse de linguistique. N°83. 2006. pp.29-38.

¹⁵-Ibid. p.29.

¹⁶-Ibid. p.29.

¹⁷-Ibid. p.29.

¹⁸-...Derrière les mots, les variantes, les dialectes et les langues il y a des locuteurs, des gens ; et leurs variantes, leurs dialectes et leurs langues parlent d'eux, de leurs formes d'insertion dans la société, nous disent qui ils sont et où ils sont.

¹⁹-Voir : Louis-Jean Calvet. Les fractures linguistiques. In : Bulletin suisse de linguistique. N°83. 2006. pp.29-38.

²⁰-Ibid. p.29.

²¹-Ibid. p.29.

* ...Derrière les mots, les variantes, les dialectes et les langues il y a des locuteurs, des gens ; et leurs variantes, leurs dialectes et leurs langues parlent d'eux, de leurs formes d'insertion dans la société, nous disent qui ils sont et où ils sont.

²² - Voir : Louis-Jean Calvet. *Les fractures linguistiques*. p.31.

²³-Ibid. p.31.

²⁴-Ibid.p.31.

²⁵-Ibid.pp.32-33.

²⁶-Ibid.pp.34-35.

²⁷-Ibid.p.35.

²⁸-Ibid.pp36-38.

²⁹-Ibid. p.38.

³⁰ -Voir : François Richaudeau. *Des langages par e-mails : incorrects ou fonctionnels ? une mode ou l'avenir ?* In : *communication et langages*. N°130. 2001. pp.14-29.

(2012-1920) *François Richaudeau** باحث ولساني متخصص في اللغة المكتوبة، القراءة، خلف

العشرات من المؤلفات في الموضوع من أهمها: *Le langage efficace* (1981) *Linguistique pragmatique*

Manuel de typographie et (1992) *Écrire avec efficacité*, (1965) *La lettre et l'esprit*, (1973) *de mise en page*.

³¹-Voir : F. De Saussure. *Cours de linguistique générale*. p.45.

³²-Voir : François Richaudeau. *Des langages par e-mails*. p.15.

³³-Ibid.pp.18-24.

³⁴-Ibid. p.18.

³⁵-Ibid. pp.26-28.

³⁶-Ibid. pp.18-21.

³⁷-Ibid. pp.26-28.

* من الأمثلة التي ساقها الباحث تدليلاً على الظاهرة *Pke=parce* ، *Pkoi=pourquoi* ، *ASV=âge, sexe, ville*: ظاهرة *for you* ، *see you* ... ونضيف لها نحن ظاهرة خاصة باللغة العربية التي أصبحت تكتب بالخط اللاتيني في الرسائل القصيرة، والرسائل الإلكترونية، وعوضت فيها بعض الحروف العربية التي لا وجود لها في النظام الكافي اللاتيني بأرقام كـ: ع=3، ح=7، ق=9، ت=6...

* النظام الكافي الفكري (*Idéographique*): هو أحد النظم الكافية العالمية الثلاثة التي ما زالت سائدة إلى الآن في تدوين اللغات (النظام المقطعي، النظام الألفبائي، النظام الفكري)، ومن أشهر اللغات التي تكتب به الصينية، ويقوم على فكرة أنه لكل مفهوم صورة كتابية، ويتسم بالتعقيد، واللانهاية، نظرة لكثرة المفاهيم في اللغات.

³⁸-Voir : François Richaudeau. *Des langages par e-mails*. p.29.

³⁹-Ibid.p.29.

⁴⁰ -Voir : Julien Carretier et autres. *Du langage expert au langage patient : vers une prise en compte des préférences des patients dans la démarche informationnelle entre les professionnels de santé et les patients*. In : *Sciences-Croisées*. 2010. Disponible à : <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00918119> (consulté :01/02/2017).

⁴¹-Ibid.

⁴²-Ibid.

⁴³-Ibid.

⁴⁴-Ibid.

⁴⁵-Ibid.